



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة



هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

البند 4-7 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة العادية التاسعة عشرة
روما، 17-21 يوليو/تموز 2023
إجراء مزيد من البحوث بشأن تأثيرات السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبذور

بيان المحتويات

الفقرات

3-1	المقدمة	أولاً-
7-4	معلومات أساسية	ثانياً-
8	إعداد مسودة مذكرة مفاهيمية	ثالثاً-
9	التوجيهات المطلوبة	رابعاً-

المرفق الأول - مسودة المذكرة المفاهيمية لإجراء المزيد من البحوث بشأن آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بقدره المزارعين على الحصول على البذور والمواد الزراعية من أصناف/ السلالات الأصلية للمزارعين المتنوعة والمكيفة محلياً

أولاً - مقدمة

- 1- نظرت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة)، في دورتها العادية الثامنة عشرة، في آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبذور على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وطلبت من المنظمة مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، لوضع سياساتها الوطنية الخاصة بالبذور أو تنقيحها حسب الاقتضاء ووفقاً لظروفها الخاصة، مع مراعاة الدليل الطوعي لصياغة السياسات الوطنية بشأن البذور الصادر عن الهيئة.¹
- 2- وعلاوةً على ذلك، طلبت الهيئة من المنظمة أن تقوم، بالتعاون مع المعاهدة، بإجراء مزيد من البحوث بشأن آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبذور، مع مراعاة تنوع العوامل التي قد تؤثر، ومن المحتمل أن تحسّن، على قدرة المزارعين على الحصول على البذور الكافية والميسورة الكلفة، والمواد الزراعية من أصناف متنوعة ومكيفة محلياً، بما يشمل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. وطلبت الهيئة أيضاً من المنظمة أن تتبّع نهجاً من الأسفل إلى الأعلى مبنياً على الطلب، لتحقيق أمن البذور وتشجيع مشاركة المزارعين في أنشطة المنظمة المتصلة بالبذور.² ورخّب الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في دورته التاسعة، بالأنشطة المشتركة بين أمانتي المعاهدة والهيئة، ولا سيما في ما يتعلق بآثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبذور.³
- 3- وتقدم هذه الوثيقة مزيداً من البحوث بشأن آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبذور. ويرد مشروع مذكرة مفاهيمية بهذا الشأن في المرفق الأول بالوثيقة لكي تنظر فيه الهيئة.

ثانياً - معلومات أساسية

- 4- نظرت الهيئة، خلال دورتيها العاديتين الأخيرتين، في دراستين عن الآثار المحتملة للسياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبذور على قدرة المزارعين على الحصول على البذور والمواد الزراعية، ولا سيما الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين.
- 5- وفي عام 2019، قدمت المنظمة، في الدورة العادية السابعة عشرة للهيئة، استعراضاً لحالة السياسات والقوانين الخاصة بالبذور واتجاهاتها في 94 بلداً وجماعة دول الأنديز والاتحاد الأوروبي للتأكد من نطاق هذه الصكوك من حيث متطلبات التسجيل للأصناف قبل تسويقها، وأحكام مراقبة جودة البذور، وتمثيل المزارعين في الأجهزة الإدارية للسلطات الوطنية للبذور. وكانت نتائج الدراسة إرشادية إلى حدٍ كبير. فعلى سبيل المثال، لا يزال من غير الواضح بالنسبة إلى العديد من البلدان ما إذا كان يمكن تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين وإنتاج بذور هذه الأصناف وتبادلها على أساس تجاري لأن التشريعات نفسها لا تكشف في كثير من الأحيان عن هذا النوع من المعلومات. وعلاوةً على ذلك، فإن عدم ذكر هذه الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين في العديد من قوانين البذور لا يمكن تفسيره على أنه يعني أنه لا يمكن تسجيلها وأنه لا يمكن تسويق بذور هذه الأصناف. وأكدت الدراسة أيضاً أن العديد من العوامل تؤثر

¹ منظمة الأغذية والزراعة. 2015. الدليل الطوعي لصياغة السياسات الوطنية بشأن البذور. (*Voluntary Guide for National Seed Policy*)

[باللغة الإنكليزية] روما. <http://www.fao.org/3/i4916e/i4916e.pdf>.

² الفقرة 105 من الوثيقة CGRFA-18/21/Report.

³ الفقرة باء-11 من الوثيقة IT/GB-9/22/Report.

على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر، ولذلك يصعب تقديم مطالبات صارمة بشأن تأثيرات السياسات الخاصة بالبدور بشكل منعزل.⁴

6- واستجابةً لهذه النتائج، طلبت الهيئة من المنظمة إجراء دراسات حالة معمقة لكي تنظر فيها جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في دورتها المقبلة. وينبغي أن تراعي دراسات الحالة هذه آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبدور على ما يلي: (1) تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على مستوى المزرعة؛ (2) وحصول أصحاب الحيازات الصغيرة على موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة كافية ومتنوعة ومكيفة محليًا وبأسعار معقولة، بما في ذلك الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين؛ (3) والأمن الغذائي والتغذية تحت إطار مختلف نظم البذور. وطلبت الهيئة كذلك من المنظمة توضيح مصطلح "نظم بذور المزارعين"، ومصطلح "نظم البذور غير الرسمية"، ومصطلح "نظم البذور الرسمية"، ومصطلح "نظم البذور المتكاملة"، مع مراعاة التقارير المقدمة من الأعضاء والمراقبين.

7- واستجابةً لطلب الهيئة، أعدت المنظمة دراسة متابعة باستخدام نتائج الدراسة التي قدّمت في عام 2019. وحددت لأغراض دراسة المتابعة مجموعتان من البلدان تميزان باختلافات ملحوظة في أحكامها التنظيمية المتعلقة بالبدور بوصفهما موضوعين للدراسة. وتضمنت مجموعة واحدة، تتألف من 12 بلدًا، أحكامًا تشريعية من شأنها أن تقيد استخدام الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين، في حين لدى المجموعة الثانية المكوّنة من 26 بلدًا أحكام من شأنها أن تعزز التنوع، أو على الأقل عدم تقييده. وتم استقصاء جهات الاتصال الوطنية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة للهيئة في كلتا المجموعتين من البلدان في ما يتعلق بتنفيذ الأحكام التنظيمية لتسجيل أصناف المحاصيل، وضمان جودة البذور، وترويج و/أو بيع الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. وتقرر أن الاختلافات بين هاتين المجموعتين من البلدان في تنفيذ القوانين والسياسات الخاصة بالبدور لم تكن واضحة كما كانت توحى بذلك الأحكام المنصوص عليها في الصكوك التنظيمية للبدور الخاصة بكل منهما. وعلى وجه الخصوص، لم تكن هناك حالة من حالات الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين التي تستهدف على وجه التحديد في إنفاذ الأحكام التنظيمية للبدور.⁵

ثالثًا - إعداد مسودة المذكرة المفاهيمية

8- استجابةً لطلب الهيئة، وضعت المنظمة مسودة مذكرة مفاهيمية لإجراء المزيد من البحوث ترد في المرفق الأول بهذه الوثيقة. وبناءً على طلب جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، تركزت المذكرة المفاهيمية على قدرة المزارعين على الحصول على البذور والمواد الزراعية ولا سيما من أصناف/السلالات الأصلية للمزارعين المتنوعة والمكيفة محليًا، مع مراعاة مختلف نظم البذور على المستويين الوطني والمحلي والتي قد تتأثر بصورة مختلفة.⁶ وقد أعدت المذكرة المفاهيمية بالتعاون مع أمانة المعاهدة الدولية، وغيرها من الشركاء والخبراء المعنيين، لكي تنظر فيها الهيئة.

⁴ الوثيقتان CGRFA-17/19/9.3/Inf.1 و CGRFA-17/19/9.3.

⁵ الوثيقتان CGRFA-18/21/12.3/Inf.1 و CGRFA-18/21/12.3.

⁶ الفقرة 25 من الوثيقة CGRFA-19/23/9.1.

رابعاً- التوجيهات المطلوبة

9- قد ترغب الهيئة في القيام بما يلي:

- (أ) استعراض المذكرة المفاهيمية الواردة في المرفق الأول بهذه الوثيقة، وتنقيحها بحسب المقتضى؛
- (ب) وتوصية بأن تضطلع المنظمة بمزيد من العمل بشأن آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبدور، استناداً إلى المذكرة المفاهيمية، كما نقحتها الهيئة؛
- (ج) وتقديم أي توصيات أخرى في ما يتعلق بإجراء مزيد من البحوث بشأن آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبدور.

المرفق الأول

مسودة المذكرة المفاهيمية لإجراء المزيد من البحوث بشأن آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بقدرة المزارعين على الحصول على البذور والمواد الزراعية من أصناف/ السلالات الأصلية للمزارعين المتنوعة والمكيفة محلياً

في السنوات الأخيرة، اعتمد عدد من البلدان سياسات أو قوانين أو أنظمة تهدف إلى دعم تسجيل أو تسويق أصناف/السلالات الأصلية للمزارعين وإلى توسيع نطاق الأصناف التي يمكن للمزارعين الاختيار من بينها. فيسمح الاتحاد الأوروبي مثلاً، بتسجيل أصناف/السلالات الأصلية للمزارعين كأصناف مُصانة وبيع بذورها على المستوى المحلي⁷. وتنصّ قوانين بعض البلدان على إمكانية تسجيل أصناف/ السلالات الأصلية للمزارعين في القائمة العادية للأصناف أو في قائمة منفصلة⁸. وتعترف بلدان أخرى بالبذور المعتمدة الجيدة كميّار لضمان الجودة، ما قد يقلل من إنتاج البذور ويخفّض تكاليف ضمان الجودة، ويؤدي بالتالي إلى تحسين حصول المزارعين على البذور والمواد الزراعية المنتجة بواسطة هذا المعيار.

ومن خلال استعراض أحدث المؤلفات والتقارير ودراسات الحالة، ومن خلال المقابلات الهادفة مع مجموعات مختارة من أصحاب المصلحة، ستعالج الدراسة الاستقصائية السؤال عما إذا كانت سياسات البذور والقوانين والأنظمة قد عززت حصول المزارعين على البذور من أصناف/ السلالات الأصلية للمزارعين المتنوعة والمكيفة محلياً، وكيف؟

ومن خلال البحث في الإجابة عن هذا السؤال، ستأخذ الدراسة الاستقصائية بعين الاعتبار عوامل من خارج تشريعات البذور التي قد تؤثر، إيجابياً أو سلبياً، على حصول المزارعين على البذور والمواد الزراعية من أصناف/ السلالات الأصلية للمزارعين. ويمكن لهذه العوامل أن تشمل جملة من الأمور من بينها مستوى اهتمام المزارعين أو أصحاب المصلحة الآخرين بتسجيل أصناف/ السلالات الأصلية للمزارعين وتسويقها، وطرق معالجة الجوانب الرئيسية لسلسلة قيمة البذور مثل صيانة الأصناف أو ضمان الجودة. وتتعين أيضاً الإشارة إلى طرق تنفيذ الصكوك السياسية المحددة عملياً وكيفية فهم المزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة لهذه الصكوك واستجاباتهم لها. وأخيراً، يتعين على الدراسة الاعتراف باستخدام المزارعين لمختلف نظم البذور (كالنظام الرسمي، وغير الرسمي، والمتكامل) في ما يتعلق بالمحاصيل والسياق⁹.

المنهجية

سوف تُجمع أحدث المؤلفات من التقارير المنشورة وغير المنشورة من مصادر مختلفة، وكذلك من استعراض الموارد السياسية في مجموعة الأدوات للاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة¹⁰، وقائمة التدابير الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن أعمال حقوق المزارعين، وتقارير الامتثال للمعاهدة الدولية والدراسة

⁷ توجيه المفوضية الأوروبية 2008/62/EC المؤرخ 20 يونيو/حزيران 2008، الذي ينصّ على أحكام بشأن بعض الاستثناءات لقبول الأصناف والسلالات الأصلية التي تتكيف طبيعياً مع الظروف المحلية والإقليمية والمهددة بالاستنزاف الوراثي، وأحكام بشأن تسويق البذور وبذور البطاطا المتأتمية من الأصناف/السلالات الأصلية، الجريدة الرسمية العدد 162 L، بتاريخ 21 يونيو/حزيران 2008، الصفحات 13-19.

⁸ مثلاً تنصّ القوانين في كل من بنن وبوروندي وماليزيا والنيجر وتايلند وسويسرا على وضع قوائم منفصلة لتسجيل الأصناف المعروفة بأهميتها "تقليدية" أو "المتخصصة" أو "المصانة" أو "المحلية".

⁹ الوثيقة CGRFA-18/21/12/3/Inf.1.

¹⁰ <https://www.fao.org/plant-treaty/tools/toolbox-for-sustainable-use/overview/ar>

الأساسية حول الاختناقات والتحديات التي تعترض تنفيذ المادتين 5 و6 من المعاهدة الدولية. واستنادًا إلى عملية الاستعراض هذه، ستجري بلورة دراسات الحالة التي تمثل مختلف السيناريوهات التشريعية والأقاليم الجغرافية وأنواع المحاصيل (على سبيل المثال الحبوب، والبقول والمحاصيل النباتية والخضروات). وستُجرى مقابلات هادفة مع مجموعات مختارة من أصحاب المصلحة على طول سلسلة قيمة البذور الذين لديهم علم مباشرة بدراسات الحالة هذه لاستكمال الأدلة الوثائقية.

العملية

لا بدّ من مشاركة كيان أو عدّة كيانات تتمتع بالخبرة في مجال تنظيم وإجراء هذا النوع من البحوث في إعداد الدراسة. وتُجرى المقابلات مع مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة. وينبغي تشارك النتائج الأولية ومناقشتها مع مجموعة متعددة أصحاب المصلحة لضمان تحقيق البحث للغرض المنشود منه.

وتتمثل النتيجة المتوخاة في استعراض المؤلفات، وإعداد موجز لدراسات الحالة ومناقشة النتائج المنبثقة عن هذه العملية. وعلى كل دراسة حالة أن توضّح بشكل مفصّل الصكوك التشريعية وعناصر النجاح، والتحديات التي تمت مواجهتها إلى جانب الإشارة إلى العوامل السياقية الرئيسية. وينبغي استخلاص الدروس العامة في ما يتعلق بالتداعيات المحتملة لسياسات البذور والقوانين والأنظمة التي تهدف إلى تحسين حصول المزارعين على البذور والمواد الزراعية، وخاصة الأصناف/السلالات الأصلية. كما ينبغي طرح أسئلة بشأن إجراء مزيد من البحوث، واقتراح منهجيات، استنادًا إلى استعراض دراسات الحالة هذه وتحليلها.

المهلة الزمنية

سيُعرض تقرير الدراسة الاستقصائية على جماعة العمل في اجتماعها المقبل لكي تنظر فيه.